مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: حركة التمدد العمراني لنواة المدن التاريخية: نمو أم توسع؟ (مدينة حمص السورية أنموذجاً)
اسم الكاتب: قصي حسن سوسو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9379
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1445هـ / سبتمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

سبتمبر 2024م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 21 العدد 3
https//:doi.org/10.36394/jhss/21/3/12

حركة التمدد العمراني لنواة المدن التاريخية: نمو أم توسع؟ (مدينة حمص السورية أنموذجاً)

قصي حسن سوسو[1]

تاريخ الاستلام: 13-02-2023 **تاريخ القبول: 11-04-2023**

ملخص البحث:

تتوسع المدن القديمة بعدة أشكال، وقد نمت هذه المدن مبتعدة عن نواتها التاريخية، باتجاهات ومحاور مختلفة، سواء نحو الأراضي الزراعية الخصبة في البداية، وانتهاءً بطرق المواصلات؛ للاستفادة من الخدمات التي تتيحها هذه المحاور، وقد يتوافق التمدد العمراني مع ما يعرف باسم الزحف العمراني غير المدروس والمخطط، أو يكون نمواً متوازناً ومخططًا له أو منظمًا، وربما يجمع بين النمو والزحف العمراني لتشكيل النسيج الحضري

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل المخططات التنظيمية لمدينة حمص السورية، ومعرفة اعتباراتها ودرجة استيعابها لاحتياجات السكان، وتتبع مراحل النمو السكاني والعمراني واتجاهات التوسع، ودراسة تأثير الأزمة السورية على توزيع السكان والثقل البشري في المدينة. وتوصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها: أن المخططات التنظيمية لم تراع الأهمية الجغرافية والتجارية المميزة لموقع المدينة، ومن ثم لم يوجه التوسع العمراني على أسس تنظيمية صحيحة وواقعية، كما أدت الأزمة إلى انخفاض معدل النمو الديمغرافي للمدينة، وأضرّت بالبنى التحتية والعمرانية بشكل كبير وتراجع مساحة المدينة المأهولة؛ أي حصول خلل ديمغرافي وعمراني واقتصادي. وأن معظم التوسعات تمت بشكل عفوي وحسب رغبات شخصية، وتم تنظيم وتحديد نظام ضابطة بناء للأحياء القريبة من مركز المدينة. وبقيت المدينة القديمة (النواة التاريخية) مهمشة وبعيدة عن التنظيم الذي يراعي خصوصيتها العمرانية التاريخية

الكلمات الدالة: التوسع العمراني، النمو العمراني، النواة التاريخية، مدينة حمص.

(1) قسم الجغرافية - جامعة دمشق (دمشق – سوريا)
qusaysuso@gmail.com

1. المقدمة:

لعل منطقة الشرق الأوسط (أو المشرق العربي) إحدى البقاع الجغرافية التي نشأت فيها المدن الأولى عبر التاريخ؛ إذ استقر الإنسان ومارس نشاطات مختلفة عن تلك التي عرفها من قبل كالصيد والجمع والالتقاط. ومدينة حمص السورية التي يرقى تاريخها إلى نحو خمسة آلاف عام، تعد من المدن التي لها خصوصية عمرانية فريدة. ومع تطور ونمو عدد سكانها توسعت هذه المدينة خارج نواتها التاريخية القديمة باتجاهات مختلفة، منها ما تم تخطيطه وتنظيمه ومنها ما نمى بطريقة عضوية وعفوية حسب رغبات فردية دون رقابة أو دراسة مسبقة

لقد أسهمت عدة اعتبارات في صياغة وتطور المخطط التنظيمي لمدينة حمص، والذي عانى من القصور وعدم تلبيته لاحتياجات السكان، وتهميش الجزء التاريخي منه أي نواة أو مركز المدينة القديم؛ مما أحدث خللاً في توزع السكان والثقل البشري

في هذا البحث سيتم تحليل ودراسة مختلف العوامل التي أسهمت في نشوء وتطور المدينة وخروج السكان من إطار السور وتوسع المدينة، وأثر ذلك على المركز القديم، إضافة إلى تبيان تأثير الأزمة السياسية الداخلية التي اندلعت في عام 2011 على توزيع السكان والعمران والتحدّيات التي أفرزتها

2. الإطار المكاني للبحث:

تقع منطقة البحث ضمن الحدود الإدارية لمدينة حمص السورية، التي تبلغ مساحتها الإجمالية 48 كم^2، وترتفع عن سطح البحر نحو 490 – 535م. وتبغ مساحة الجزء القديم من المدينة الواقع ضمن السور نحو 2 كم^2 (200 هكتار) وهي بذلك تشكل نسبة 4,1 % من عموم مساحة المدينة

تقع منطقة البحث فلكياً عند تقاطع خط الطول 34 درجة و43 دقيقة شرقاً، مع دائرة العرض 36 درجة و42 دقيقة شمالاً

3. إشكالية البحث:

1. لا تلبي المخططات التنظيمية احتياجات المدينة وسكانها، كما أنها تتجاهل خصوصيتها العمرانية التاريخية، ولا تستطيع السيطرة على النمو واتجاهات التوسع التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى توجيه النمو بالاتجاه الخاطئ ووفقاً لمعطيات مؤقتة.

2. لقد نمت مدينة حمص ديموغرافياً منذ الخمسينيات والستينيات بشكل كبير وتجاوزت المعدل العام في البلاد، ومما ساهم في زيادة هذا النمو هو الهجرة الريفية من المحافظة وباقي المناطق السورية، وكان لهذا أكبر الأثر لظهور الأحياء العشوائية غير المنظمة والمخططة، وعرقل عملية النمو الحضري السليم.

3. تسبّبت الأزمة السياسية التي اندلعت في البلاد عام 2011 في دمار وتخريب جزء كبير من مساحة المدينة المنظمة، ونزوح السكان وتركزهم في الأحياء الآمنة، مما أدى إلى الضغط على خدمات هذه الأحياء وأنتج خللاً ديموغرافياً وعمرانياً كبيراً، وحصول تجاوزات في نظام ضابطة البناء وظهور أبنية مخالفة، وهذا ما خلق الكثير من التحدّيات لإعادة استيعاب السكان وتوزيعهم بشكل سليم في أنحاء المدينة مستقبلاً.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. دراسة وتحليل المخططات التنظيمية لمدينة حمص ومعرفة اعتباراتها ودرجة استيعابها لاحتياجات السكان.

2. تتبع مراحل النمو السكاني والعمراني لمدينة حمص والخروج من إطار السور والتوسع باتجاهات مختلفة، وتفسير أسباب هذا التوسع.

3. دراسة تأثير الأزمة على توزيع السكان والثقل الديموغرافي في المدينة، والحلول المقترحة لمعالجته.

5. منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي –التحليلي في دراسة وتحليل المخططات التنظيمية واتجاهات التمدد العمراني في المدينة. إضافة إلى المنهج التاريخي في تتبع مختلف المراحل الزمنية لنمو السكان وتطور وتوسع العمران، وصولاً إلى شكله الحالي

6. مصطلحات البحث:

أ. التوسع العمراني: يمكن تعريفه بأنه النمو غير المحدود للعديد من المناطق أو كما يعرفه بعض الخبراء بأنه نمو غير متكافئ وغير منسق مع الاستخدام غير الفعّال للعديد من الموارد الطبيعية والثروة، كما أنه تخطيط حضري غير منظم.

أي أن المصطلح يستخدم غالباً للإشارة إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي المحيطة بها.

كما يعرّف التوسع العمراني بأنه ازدياد عدد السكان بشكل مستمر، سواء كان ذلك بشكل منتظم أو غير منتظم، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأراضي الزراعية، ومن ثم حدوث خلل في التوازن البيئي، وإضافة إلى ارتفاع عدد السكان، هناك عدة عوامل تسهم في التوسع العمراني، أبرزها سياسة الدولة، عن طريق استحداث الأحياء السكنية الجديدة، أو التوسع باتجاه الأراضي الزراعية وبالقرب منها، إضافة إلى العامل المادي، الذي يتم عن طريقه إغراء ملّاك الأراضي الزراعية الواقعة في ضواحي المدن واستغلالها لأغراض غير زراعية. وإن الزحف والتوسع العمراني يقترنان بشكل أساسي بارتفاع عدد السكان في المدينة، وهي ترتبط بالزيادة السكانية العامة، بما فيها الهجرة بأنواعها (Youssef, 2014, P. 5 - 6)

واستخدم مصطلح "التمدد العمراني" لأول مرة في مقال نشرته صحيفة ذا تايمز عام 1955 في تعليق سلبي على الوضع في ضواحي لندن

ب. النمو العمراني الحضري: يقصد به نمو المدن سكانياً وعمرانياً ووظيفياً وخدمياً، ويشمل مفهوم النمو الحضري إلى جانب النمو بعدد السكان، النمو الهيكلي والاقتصادي والوظيفي، أي أن النمو الحضري لا يقتصر على زيادة حجم السكان مالم يرافقه تطور في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والإدارية والثقافية، حتى ندعوه نمواً حضرياً متكاملاً (al-jayashi, 2008, P. 11).

ويشير مصطلح النمو الحضري Urban Growth إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تعقيد الحياة في المجتمع الحضري وإلى تطور المؤسسات الخدمية والإدارية والاجتماعية والتربوية وغيرها، من النواحي الكمية والنوعية. ويترافق النمو الحضري عادةً مع اتساع المساحة التنظيمية للمدن؛ نتيجة الامتداد الأفقي والرأسي للعمران؛ من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان كالمساكن والطرق وخدمات البنية التحتية والخدمات الأخرى بكافة أشكالها العلاجية والوقائية وغيرها (al-Anzi, 2020, P. 55)

أما إجرائياً فيعرّف النمو العمراني بأنه النمو المنضبط والمنظّم للمدينة على المحاور الرئيسة التي يحددها المخطط التنظيمي لمناطق التوسع المستقبلي، والذي يخضع ويتأثر بعوامل ومتغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية، بحيث يكون هذا النمو مثمراً للمدينة، ولا يخلق تلك المشاكل التي يفرزها الزحف العمراني، ويصل إلى بيئة عمرانية آمنة ومستدامة لسكانها

المبحث الأول: نشوء وتطور مدينة حمص ومخططها التنظيمي:

إن المدن في سورية هي ظاهرة مألوفة، فقد عرفت المنطقة التمدن (ولاحقاً التحضر) منذ فترات موغلة في القدم، وما زالت هناك مدن مزدهرة حتى يومنا هذا، ومنها مدينة حمص التي يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد بنحو 2300 سنة تقريباً، وقد مرّت عليها حضارات وممالك مختلفة، وعرفت بعدة أسماء منها: صوبا – أميسا – حمص(Harfous, 1.P). كما شهدت تطورات رئيسة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، أما من الناحية العمرانية فقد تطورت بخروجها من الأسوار المحيطة بها متوسعة خارج نواتها التاريخية؛ إذ توسعت في بداية القرن الثامن عشر باتجاه المحور الرئيسي شمال – جنوب وباتجاه القلعة وحي الخندق والخالدية. كما دخل المركز الحالي في مرحلة التشكيل العمراني بصفة عقدة مواصلات تجارية اقليمياً ومحلياً (6.Touma, 1994, P)

بنيت حمص منذ نشأتها الأولى بعيداً عن مجرى نهر العاصي وبساتينه في أراضيها السهلية، كما شيدت جنوبي البلدة قلعتها المرتفعة لتكون على صلة بخطوط التلال المحيطة بسهول حمص اعتباراً من قادش جنوباً حتى تلبيسة شمالاً. وتركزت المدينة داخل أسوارها المبنية من الحجارة البازلتية، وكان السور يتخذ شكل شبه منحرف غير منتظم، قاعدته الصغرى هي الجنوبية الممتدة بين باب الدريب وباب السباع بطول 900م. وقاعدته الكبرى هي الشمالية الممتدة بين باب تدمر شرقاً وبين برج جامع الأربعين غرباً بطول 1575م، وضلعه الشرقي الممتد بين باب تدمر شمالاً وبين باب الدريب جنوباً بطول 900م، وضلعه الغربي بين برج جامع الأربعين شمالاً وباب التركمان الملاصق للسفح الشمالي الغربي للقلعة، جنوباً ويبلغ طوله 825م، فيكون محيط السور على هذا النحو 4200م (El Sebaei, 15.and Al-Zahrawi, 1992, P)

وكان يحيط بالسور خندق من الخارج(Sheikhani, 2006, P.15)[1]، يملأ بالماء لمنع العدو من الاقتراب من المدينة، ولابد أن يكون هناك قناة تصل بين الخندق ونهر العاصي لتزويده بالمياه (21.Al Daajah, 2009, P)

ولعل أقدم موقع سكني في المدينة هو تل حمص (أو قلعة حمص أو تل أسامة) الذي يبعد عن نهر العاصي 2.5كم، ويبدو أن هذا الموقع كان مسكوناً منذ النصف الثاني للألف الثالثة قبل الميلاد حسب ما تدل اللقى الفخارية. ويقع التل حالياً ضمن حي باب السباع وهو على صورة مخروط ناقص (224.Rimawi, P)

(1) وقد زال خندقها بعد ردمه من قبل مجلس مدينة حمص.

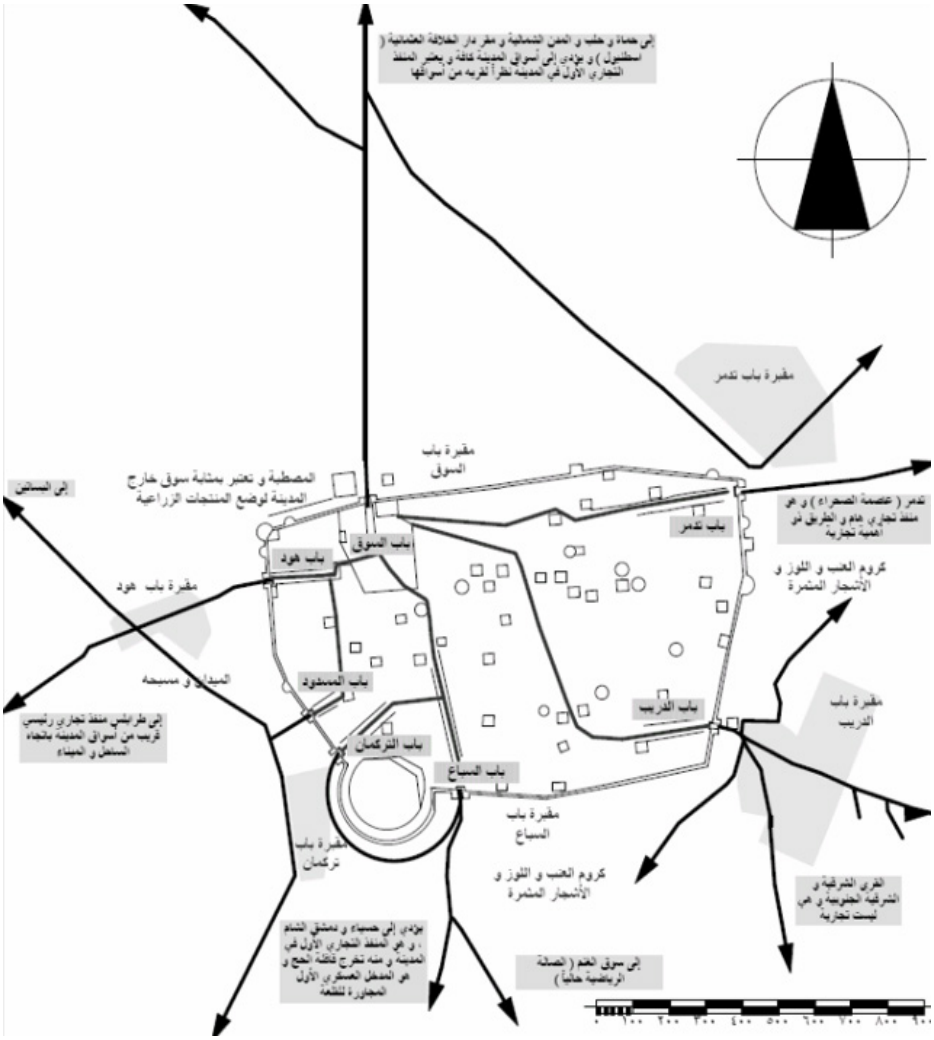
وقد نمت المدينة وتوسعت بشكل طبيعي فطري فرضه احتياجات المواطنين والبيئة المحيطة، وكانت نتيجة تفاعل حيّ بين الإنسان ومحيطه الجغرافي، وقد تميّز عمران حمص القديمة بالتقشف والتناسق والابتعاد عن الزخرفة والبذخ المادي، وكان يسود نوع من التآلف واحترام القيم الروحانية والاجتماعية، والامتثال الدقيق لقوانين البيئة الطبيعية (2.Harfoush, P)

ضرب مدينة حمص زلزال مدمر في عام 1127م أتى على كامل المدينة ودمرها، ثم أعاد بناؤها نور الدين الزنكي، ولكن دون الأبنية الحجرية الرومانية والمعابد والصروح التي كانت تميز المدينة، ففقد بذلك معظم التراث العمراني الروماني باستثناء السور والصومعة. ثم هاجمها الصليبيون في عام 1195 حيث دمروها ونهبوها، وضربها زلزال آخر مدمر في عام 1202م هدم القسم الأعظم مما تم بناؤه بعد الزلزال الأول. أعقب ذلك هجوم آخر للصليبيين في عام 1216م مستغلين كارثتها، ودمروا أقساماً أخرى من المدينة (4 - 3.Harfoush, P)

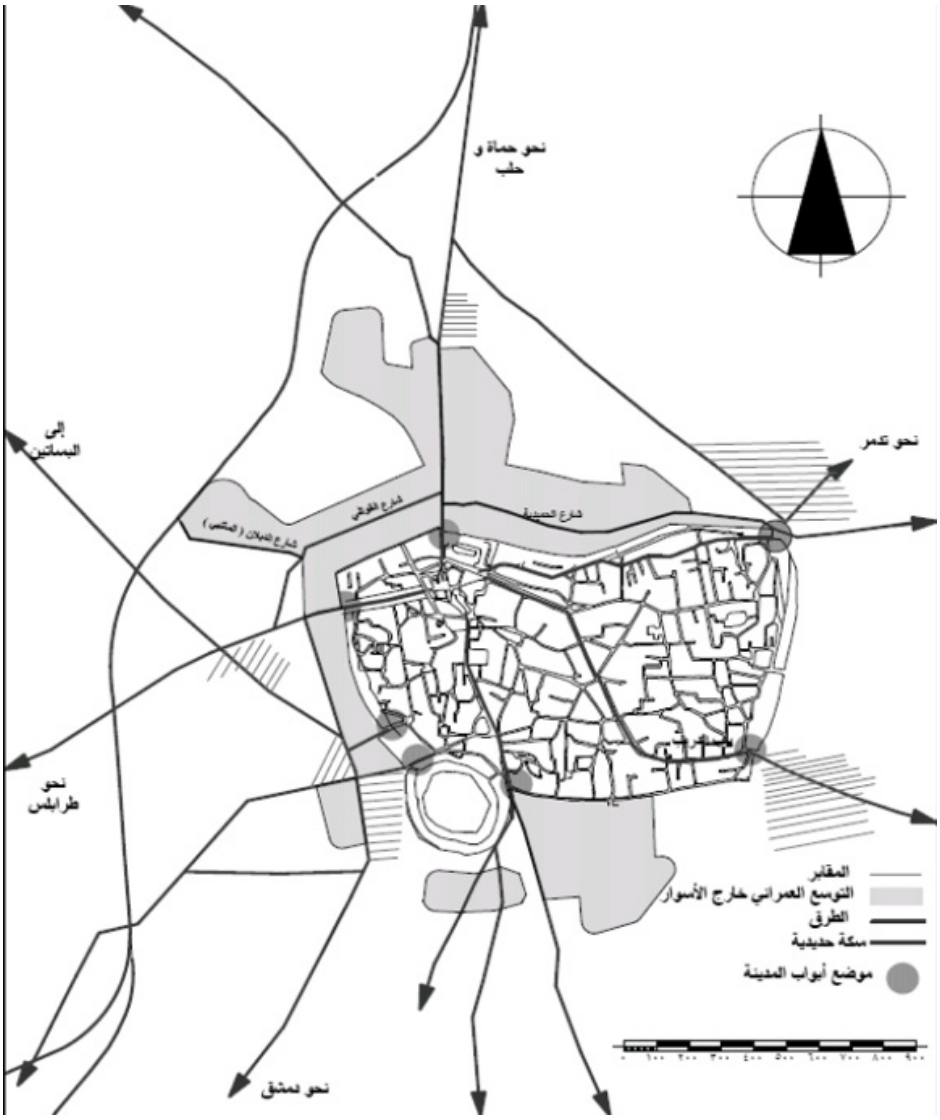
وقد وصف ياقوت الحموي مدينة حمص في عام 1225م, بأنها مدينة كبيرة ذات قلعة محصنة بشدّة, وسور متين وقويّ (El Hamoui, 1890, P. 356), وأهملت المدينة في العهد المملوكي, وتراجع اقتصادها وتدهور مع تكرار الحروب والصراعات؛ مما أدى إلى تحولها إلى مدينة صغيرة, غالباً ما كانت تدرج على أنها تتبع إلى ريف دمشق, وتعرضت في عام 1400 للنهب بعد سيطرة تيمورلنك عليها, وبقيت طوال القرن الخامس عشر منعدمة الأمن ومعرضة لغارات البدو بشكل مستمر في ظل ضعف المماليك (Dumper, 2007, P. 173)

وأدت الزيادة السكانية المتعاقبة بعد الاحتلال العثماني إلى تطور الصناعات النسيجية في المدينة تطوراً سريعاً في الاتجاه الجنوبي الغربي والشمالي وبصورة خاصة حول الأسواق وعلى جانبي طريق حماة، مما أدى إلى تضاعف المساحة المبنية في المدينة، بينما بقيت المناطق الشرقية بعيدة عن الزحف العمراني نتيجة نقص المياه وطبيعة الأرض القاسية والجفاف. كما أدى إنشاء الخط الحديدي ومحطة القطار في حمص في بداية القرن العشرين، وإنشاء طريق دمشق وقناة الري والتطور السريع للعلاقات والنشاطات التجارية والحرفية، إلى توسيع المدينة باتجاه جنوب – غرب وشمال – شرق، بينما حجب هذا التوسع العمراني باتجاه شمال – غرب بسبب المنشآت والثكنات العسكرية. لكن التطور الذي شهدته المدينة مع بداية الاستقلال، ونتيجة لسياسة التصنيع أدى بالنتيجة لزيادة المساحة المبنية في المدينة إلى ثلاثة أضعاف مساحة المدينة القديمة ونواتها التاريخية. وأدت الهجرة الوافدة من الريف إلى تحرك سكاني باتجاهات عديدة، وتركز هؤلاء الوافدون في شرق المدينة وضواحيها، كما حصلت تحركات ديموغرافية داخلية، تمثلت في انتقال الطبقات

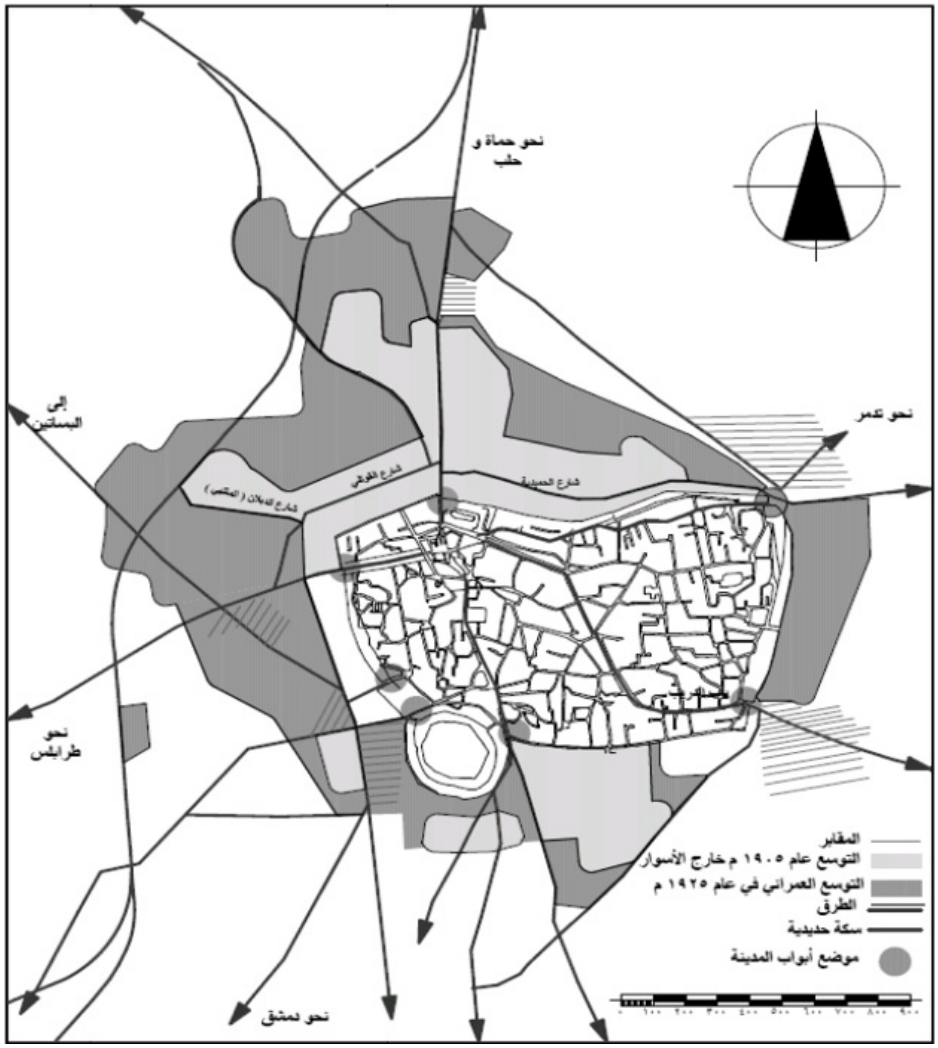
الميسورة من المدينة القديمة والأسواق الحرفية لتشكيل مركز المدينة الحالي الذي بدأ يأخذ شكله النهائي المستطيلي مع إقامة المنشآت الحرفية والصناعية في الشمال وتحويل المركز الرئيسي للمدينة باتجاهه الحالي غرب المدينة القديمة ونواتها التاريخية (Touma, 1994, 6.P)



الشكل رقم 1 : مدينة حمص ومحيطها في عام 1800م (Agha, and Al-Zahrawi, 18.2005-2006, P)

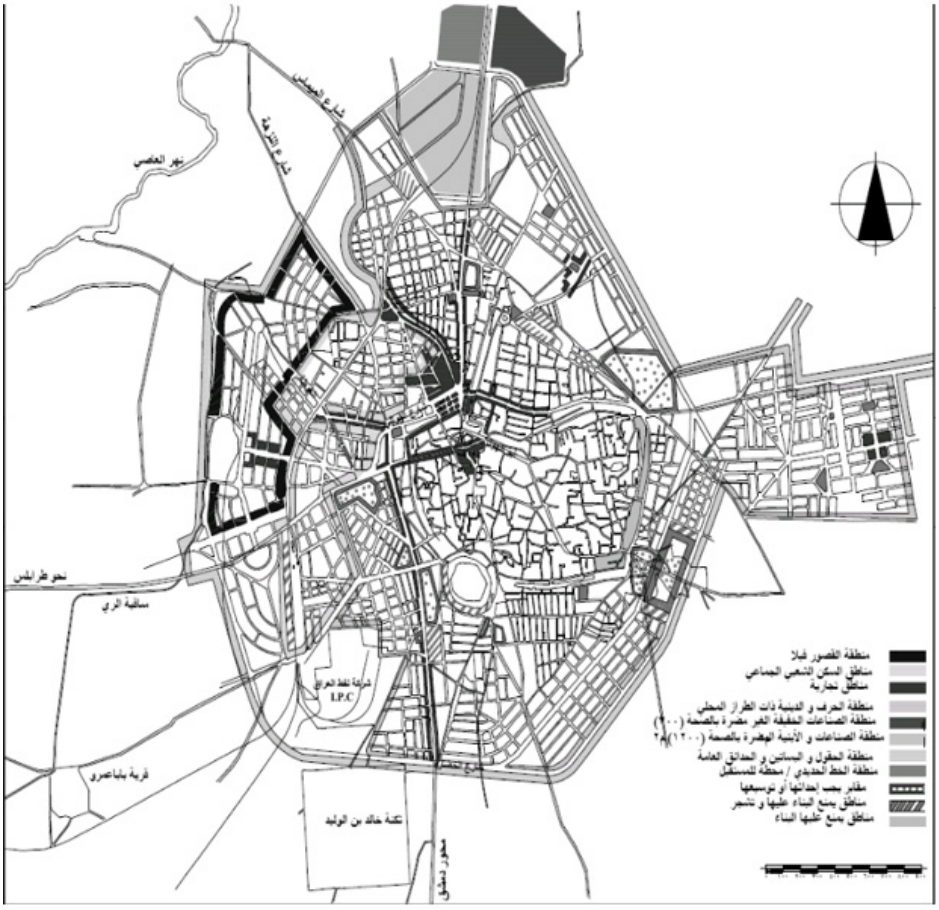


الشكل رقم 2 : مدينة حمص في عام 1905م (Agha, and Al-Zahrawi, 2005-2006, P.18)



الشكل رقم 3 : التوسع العمراني لمدينة حمص في عام 1925م (51.Agha, 2005, P)

وقد وضع أول مخطط تنظيمي لمدينة حمص في عام 1946 عقب الاستقلال؛ وذلك بسبب عدم وجود هيئة رسمية مسؤولة عن التخطيط قبل ذلك العام (Al Masry, and 10.El-Sakka, 2011, P), وساهم المخطط التنظيمي العام للمدينة وتعديلاته عامي 1951 و1953 في تعزيز نمو المركز الحالي وتنظيم المدينة بشكل دائري وشعاعي حول هذا المركز، وفي اقتراح مناطق سكنية وفعاليات جديدة خارج حدوده



الشكل رقم 4 : مدينة حمص في عام 1946م (مجلس مدينة حمص)

أمـا المخطـط التنظيمـي الـذي وضعـه المهنـدس الاستشـاري دوكسـياديس عـام 1961 وتعديلاتـه التـي أجراهـا الخبـراء البولونيـون والسـوريون فقـد سـاهم فـي تنظيـم الفعاليـات والنشـاطات فـي المركـز الحالـي واقتـراح إخـراج الصناعـات الخفيفـة المزعجـة مـن المركـز إلـى المناطـق الصناعيـة شـمال المدينـة، وإلـى إقامـة مراكـز ثانويـة أخـرى تقـوم بتخفيـف الأعبـاء عـن المركـز الحالـي الـذي احتفـظ بـه بصفتـه مركـزاً تجاريـاً وإداريـاً وترفيهيـاً للمدينـة والمناطـق المجـاورة (6.Touma, 1994, P)

أما الحدود الإدارية للمخطط التنظيمي اليوم فهي 15284 هكتاراً، موزعة كالآتي:

أ. 7284 هكتاراً وتضم:

4200 هكتاراً من المناطق المخططة، و1800 هكتاراً من مناطق السكن العشوائي، و1800 هكتاراً من البساتين

ب. 8000 هكتاراً لمنطقة التوسع (تقرير حالة المدن، Gtz, 2009).

ويستنتج مما سبق:

1. هناك اعتبار اقتصادي جغرافي تجاري للتوسع العمراني؛ الامتداد من الأسواق التجارية القديمة محاذياً لطرق القوافل التجارية المهمة التي تقوم بربط المدينة مع غيرها كطريق حمص – حماة، وحمص – دمشق، وحمص – طرابلس، وشكلت الأسواق الحديثة امتداداً للأسواق القديمة، ومركزاً للمدينة الحديثة؛ مستفيداً بذلك من السمة المكانية الجغرافية.

2. لسهولة النقل والمواصلات دور كبير في تطوير المدينة، وانفتاحها على الخارج.

3. أخذ التوسع بحسبانه العوامل الأمنية والسياسية؛ إذ لم يتم في بداية الأمر التوسع باتجاه الشرق؛ لوجود أخطار سياسية متمثلة بالبدو، وبمجرد أن زال الخطر في العهد الفرنسي تم التوسع في هذا الاتجاه تدريجياً.

4. لم يراع التوسع العمراني للمدينة الاعتبار التاريخي؛ بدلالة الحوادث التالية:

شيدت البلدية بأحجار القلعة المستودعات للمحروقات السائلة على طريق طرابلس بجانب الصومعة عام 1911، وقامت بلدية حمص بتوسيع الشوارع القديمة ورصف الشوارع الرئيسية خارج الأسوار، واقتلاع حجر القلعة في عام 1920. كما أزيل باب السوق نتيجة توسع وامتداد المدينة العمراني، وأزيل جزء من باب هود في عام 1869، وأزيل باب السباع في 1920، وباب تدمر في 1925، وأزالت باب التركمان عند توسيع الطريق المؤدية إلى خارج المدينة في عام 1925م (Al Masry, and El-Sakka, 2011, P.13 - 14)

المبحث الثاني: حركة التمدد العمراني في ضوء اعتبارات المخططات التنظيمية لمدينة حمص منذ الاستقلال حتى بداية الأزمة:

بلغ عدد سكان مدينة حمص عقب الاستقلال عن فرنسا عام 1946 نحو 100000 نسمة، يشغلون مساحة تقدّر بـ430 هكتاراً، موزعين ضمن حدود المدينة القديمة، بكثافة سكانية بلغت 230 نسمة\هكتار، ووضع وقتها أول مخطط تنظيمي، نظّم منطقة جديدة مساحتها 460 هكتاراً، وبهذا أصبحت مساحة المخطط كاملاً 890 هكتاراً (Ragab, 1969)

ثم بعد ذلك وبالاعتماد على الدراسات الإحصائية؛ وضع مخطط تنظيمي عام وشامل بين عامي 1959 – 1962م من قبل شركة دوكسيادس؛ لتخديم المدينة لمدة ثلاثين عاماً حتى عام 1990م، ليستوعب مليون نسمة ضمن مساحة قدرها 4230 هكتاراً بحيث أخذ في الحسبان نوع الاستعمال والمساحة ونصيب الفرد بال م^2 (Ragab, 1969)

بعد فقدان المخطط السابق صلاحيته وأهليته للتنفيذ، قام المخطط البولوني كوجينسكي بتعديل مخطط دوكسيادس؛ فاعتمد على الدراسات والمعلومات الإحصائية الموضوعة فيه، ووضع مخططه لتخديم المدينة لمدة عشر سنوات في المدة الواقعة من 1966 – 1975م ليستوعب 290000 نسمة ضمن مساحة قدرها 1380 هكتاراً (مشروع MAM, 2008)، بكثافة سكانية تقدّر بـ 119 نسمة في الهكتار

ثم بقيت المدينة بدون مخطط تنظيمي في المدة الواقعة من عام 1985 حتى 1989؛ إذ شكلت حدود المدينة آنذاك حدود مخطط كوجينسكي، ثم وضع مخطط تنظيمي من قبل الشركة العامة للدراسات نتيجة العقد المبرم بينها وبين مجلس مدينة حمص، وتم تسليم الدراسة في عام 1999م، والمدة الزمنية المفترض أن يغطيها المخطط تمتد حتى عام 2020م، وقسمت المدينة بناءً عليه إلى قسمين:

أ. المنطقة الأولى، وتضم المدينة الحالية وتوسعها حتى عام 1995م، والتي قسمت بدورها إلى: المنطقة المركزية (مركز المدينة الحالية والمدينة القديمة)، وأربع مناطق سكنية، وحوض نهر العاصي والبساتين المحيطة به، والمناطق الصناعية، والمستودعات[1]، والمنطقة العسكرية والمنطقة الرياضية.

ب. المنطقة الثانية: تضم منطقة التوسع الجديدة حتى عام 2020م في شمال غرب المدينة، وتضم : المركز الرئيس، والمنطقة الرياضية، وخمس مناطق سكنية ومناطق الصناعات والمستودعات (الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية).

(1) منطقة شمالية غربية خصصت للصناعات المختلفة والورشات والمستودعات, ومنطقة غربية خصصت للصناعات البتروكيماوية.

ويستنتج مما سبق:

أ. من الناحية الجغرافية: تميزت المخططات جميعاً بعدم مراعاة الموقع الجغرافي المميز للمدينة، وأهميتها الجغرافية التجارية، بالتالي لم يوجه التوسع العمراني على أسس جغرافية واقعية. لهذا فإن التوسع العمراني للمدينة، يتم وبنسب كبيرة بصورة عشوائية، على محاور الطرقات المؤدية إلى حمص والتي تربطها مع القرى المجاورة لها ومع بقية المدن (9.Toma, 1994, P)، وفي الفترة بين عامي 1970 – 1991م كان اتجاه الزحف العمراني يتم غالباً نحو الأراضي الزراعية الجيدة، حيث تضاعفت مساحة المدينة بمقدار 2.75 مرة خلال هذه الفترة. ويلاحظ أن التوسع العمراني امتد باتجاه الغرب والشمال والجنوب امتداداً كبيراً حيث الأراضي الزراعية الخصبة، وبنسبة أقل باتجاه الشرق؛ رغم أن الأراضي هناك أقل صلاحية للزراعة (252.Habib, 2005, P).

ب. من الناحية الاقتصادية: تشترك المخططات التنظيمية في عدم وجود دراسة شاملة ومتكاملة للقاعدة الاقتصادية للمدينة وتوسعها، وتأثير الهجرة الداخلية على النشاطات الاقتصادية وفرص العمل، ووجود نقص عام في قطاع التجارة والخدمات والفنادق والمطاعم، وقلة نسبة العاملين في هذه القطاعات.

ج. من الناحية الاجتماعية: لم تأخذ المخططات التنظيمية المتعاقبة، الثقافة الاجتماعية والخصائص الديموغرافية للسكان في الاعتبار؛ مما انعكس عمرانياً على سيميولوجيا المكان.

د. من الناحية البيئية: تشترك هذه المخططات جميعها، في عدم دراسة حالة الطقس، واتجاه الرياح، ووضع المدينة الطبوغرافي، وعدم الاهتمام بالمساحات الخضراء ضمن مركز المدينة. باستثناء مخطط دوكسيادس الذي راعى الاعتبار البيئي فأبعد نمو المدينة عن الأراضي الزراعية باتجاه الشمال والجنوب والشرق.

ه. من الناحية التاريخية: أهملت مخططات دوكسيادس وكوجينسكي ومخطط 1946م الأسواق القديمة التي تشكل مركز الثقل التجاري، بل وتضرر من هذه المخططات، حيث استبدلت أجزاء مهمة منه بشبكة من الشوارع الرئيسة العريضة، ولم يقترح مخطط الشركة العامة للدراسات توصيات بشأن الحفاظ على الإرث التاريخي للمدينة، وعوملت الأحياء القديمة معاملة غيرها، حتى ظهور نظام ضابطة البناء عام 1996م.

و. من الناحية العقارية والإدارية: لا يوجد قانون خاص بالاستملاك في مخطط

1946م ودوكسيادس، وتعاني الملكيات من أزمات عديدة، ثم أصدرت مجموعة من القوانين بشأن الاستملاك في زمن المخططات الأخرى؛ كالمرسوم 20 لعام 1983م والقانون 60 لعام 1979 وغيرها، لكنها عانت من القصور، فتسببت ببعض الإشكاليات العمرانية، وكان لبعضها تأثير سلبي على المخطط التنظيمي للمدينة. ولم يتبين وجود اعتبارات وزارية واضحة، ولا اعتبارات على مستوى المدينة، ولا هيكلية إدارية واضحة وذات كفاءة.

ز. من الناحية الهندسية والتخطيطية: افتقر مخطط عام 1946م إلى وجود شبكة متكاملة ومترابطة من المراكز الفرعية والثانوية التي ترتبط مع مركز المدينة، وإلى طرق خاصة للمشاة مستقلة عن طرق السيارات، كذلك افتقر إلى دراسات مستقبلية لاحتواء النمو في عدد السيارات، وكذلك إلى المساحات الخضراء التي لم تزد عن 41 هكتاراً، والمشافي العامة، حيث كان يوجد مشفى واحد فقط (Ra-gab,1969)، أما في مخطط دوكسيادس؛ فيلاحظ عدم وجود دراسات طرقية سواء التي تربط المركز مع المدينة، أو ربط المركز داخلياً، ولم ينظم مركز المدينة، بينما في مخطط كوجينسكي فقد أسهم التقاء الطرق الدولية مع مركز المدينة في زيادة ضغط الحركة المرورية ضمن المركز، وأدى السماح بفتح المحلات التجارية على طول الشوارع المؤدية إلى المركز إلى توسعه العشوائي، وعدم تخصيصه مساحات للخدمات الإدارية والترفيهية سواء على مستوى المدينة ككل أو مركزها. أما فيما يخص المخطط التنظيمي للشركة العامة للدراسات، فلم يراع هو الآخر خصوصية المدينة، بل كان اعتبار الدراسة: حل المشكلات القائمة، ورصد التطورات الحاصلة في المدينة، والعمل على إيجاد مناطق توسع للمدينة تلبي الاحتياجات المستقبلية للسكان (Al Masry, P.21).

المبحث الثالث: تأثير الأزمة السورية وتحدّيات التخطيط المحلي في مدينة حمص اليوم:

اندلعت الأزمة السياسية في البلاد عموماً، ومدينة حمص على وجه الخصوص في بداية عام 2011م، وانتهت تقريباً في عام 2017م على صعيد الصراع المسلح، لكن تأثير هذه الأزمة لم ينتهي، وأدى إلى العديد من الكوارث التي يصعب حلها على كافة الصعد؛ حيث انخفض عدد سكان المدينة إلى 200 – 650 ألف نسمة في عام 2015م بسبب عمليات العنف والهجرة والنزوح، وحسب رويترز وبالاعتماد على مصادر الأمم المتحدة فإن عدد سكان المدينة بلغ 472 الف نسمة في نفس العام، بينهم 192 الفاً من النازحين الذين انتقلوا إلى المدينة خلال الصراع

وينظر إلى حمص بوصفها المدينة التي أدى القتال فيها إلى تفكيك النسيج الاجتماعي والوطني. وعلى الرغم من مرور سنوات على حلول السلام والاستقرار فيها؛ فإنها ما تزال في أجزاء كبيرة منها خالية من السكان ومدمرة، ولم تشهد الكثير من المناطق نهضة معمارية ومعيشية تذكر، إذ تنعدم تقريباً مظاهر الحياة الطبيعية، وتقف الأحياء المقفرة نموذجاً للضرر الدائم الذي ألحقته الحرب في المدينة

وبحسب محافظ حمص السابق طلال برازي في تصريح لرويترز: فإن المناطق التي يزيد فيها حجم الأضرار عن 70 % مثل حي بابا عمرو وغيرها سيشملها التنظيم والتخطيط العمراني الجديد

كما أسهم دمار السوق المركزي في انتعاش اقتصادي في مناطق وأحياء أخرى من المدينة، ونشوء أسواق جديدة، ومخالفة لنظام ضابطة البناء، وهذا أدى بالنتيجة إلى خلل اقتصادي في المدينة. ورغم عمليات الترميم وإعادة إحياء السوق المركزي بمساعدة منظمة الأمم المتحدة الفرع الإنمائي UNDP والتسهيلات الحكومية؛ فإن السوق ما يزال يعاني عدة مشكلات تتطلب الكثير لحلها

وقد عملت البلديات في المدينة على تأهيل البنى التحتية لمركز المدينة وإزالة الأنقاض المتراكمة على الطرقات والشوارع الرئيسة والفرعية، إضافة إلى عمليات المسح الاجتماعي وتسجيل أعداد الأسر العائدة إلى المدينة، وتقييم الوضع الإنساني بالتعاون مع المنظمات الدولية، وإعداد المخطط العقاري للمنطقة

تعد الأحياء المجاورة لحي بابا عمرو وجوبر والسلطانية، المناطق العشوائية الوحيدة التي حددت لإعادة الإعمار (SANA, 2015)، وجرى تعديل المخطط التنظيمي العام لمدينة حمص عام 2018م لإدراج تعديلات في مخططات ولوائح البناء الخاصة بثلاثة أحياء رسمية: القصور وجورة الشياح والقرابيص. ويجري حالياً دراسة المخططات التنظيمية لأحياء أخرى مثل كرم شمشم والخالدية، وسيجري ربطها بالمخطط التنظيمي العام لمدينة حمص (رئاسة مجلس الوزراء في سورية، 2019)

تتضمن المناطق العشوائية التي منحت أولوية إعادة الإعمار في حمص مساكن بنيت بشكل غير قانوني على أراضٍ تابعة للقطاع الخاص (Sukkar, and others, 2021, P.17)

في الواقع، كانت جميع المناطق العشوائية وغير العشوائية المستهدفة للإعمار والتطوير في مدينة حمص حتى الآن، أماكن للصراع والعنف في ظل الأزمة، وواجهت أعمال عنف شديدة. وتعرضت المناطق العشوائية لأشد مستويات الضرر في المدينة، بالإضافة لأحياء

مركز المدينة، بينما لحق بالمناطق غير العشوائية التي يجري النظر في إعادة إعمارها أضراراً جزئية، إلا أن الأجزاء +المتضررة منها قد تأثرت أيضاً تأثراً كبيراً (Sukkar, and others, 2021, P 18).

وحالياً لم يحرز أي تقدم على أرض الواقع باستثناء تأسيس شركة حمص القابضة عام 2017م، والتي أوكلت إليها مهمة إدارة تطوير هذه المناطق العشوائية. وفي المناطق غير العشوائية من المدينة، تنص التعديلات المدخلة على المخطط التنفيذي على حقوق تطوير وبناء إضافية (الطوابق المضافة والاستخدام التجاري للأراضي) والتي طالبت بها السلطات باعتبارها وسيلة لمنح مالكي العقارات قيمة اقتصادية أفضل، لتكون بمثابة تعويض عن تدمير ممتلكاتهم. إلا أن مالكي العقارات سيتحملون المسؤولية كاملة عن أي عملية إعادة إعمار يتم إجراؤها لتنفيذ التعديلات. علاوة على أنه لا يمكن لمن يرغبون في إصلاح مبانيهم المتضررة فقط الاستفادة من التعديلات المدخلة على المخطط التنفيذي، وسيتعين عليهم أيضاً تحمل نفقات الإصلاح بأنفسهم (Sukkar, and others, 2021, P 18).

يستنتج مما سبق أن أمام القائمين على تخطيط المدينة فرصة كبيرة لإعادة توجيه حركة البناء مستقبلاً، في الاتجاه المرغوب، بعيداً عن بساتين المدينة وأراضيها الزراعية، ذلك لأن تلك الأحياء المخالفة، تعرضت للتدمير، ما يعني أن إعادة الإعمار يمكن أن تثمر عن تنظيم وتخطيط تلك الأحياء والمناطق بشكل سليم يراع احتياجات السكان، ولا يضر بالبنية العمرانية للمدينة في المستقبل، أي يمكن معالجة الخلل العمراني، بإعادة إعمار وتنظيم تلك الأحياء والمناطق بما يتوافق مع المخطط التنظيمي العام بعد تعديله

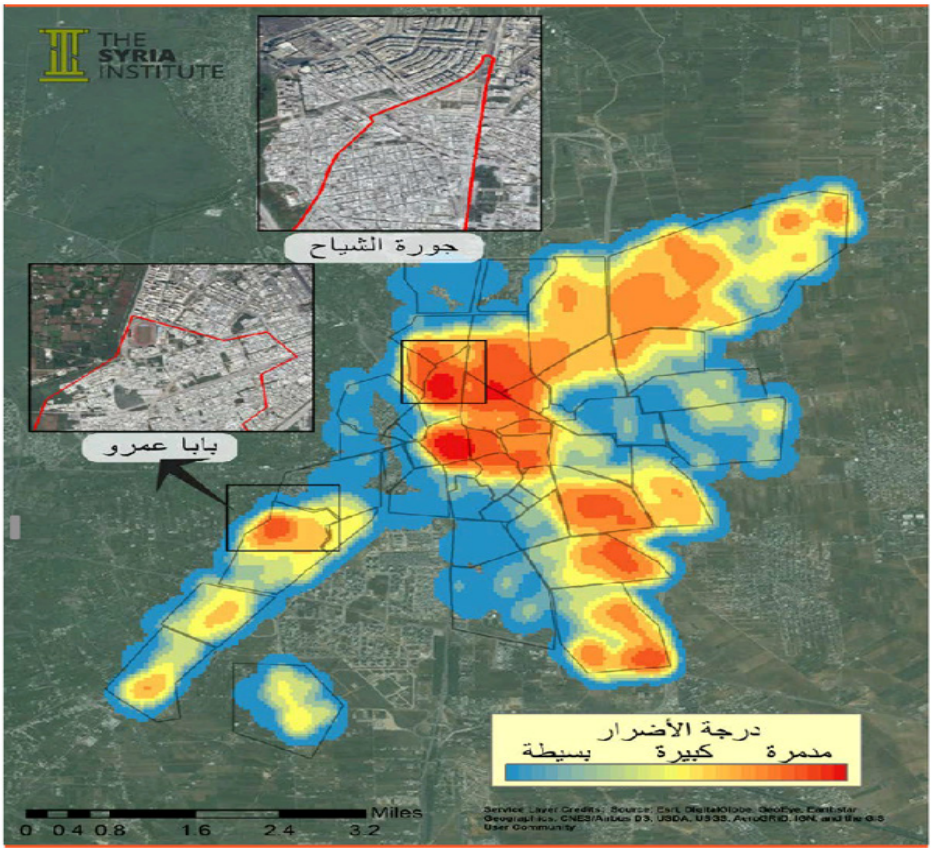
ويمكن إجمال التحدّيات الرئيسية التي تواجه التخطيط المحلي المستقبلي لمدينة حمص بالآتي:

1. تكاليف أكبر في الوقت والموارد المالية خلال فترة الأزمة الاقتصادية والتحدّي الزمني، ما يؤدي إلى تأخير التعافي وإعادة الإعمار.
2. عدم اتفاق المواطنين على أولويات الاحتياجات، ما يسبب صعوبة في الإجماع على ماينبغي القيام به، محدثاً اضطرابات جديدة بين الجهات المشاركة.
3. ضعف الكوادر الفنية والإدارية نتيجة هجرة الكفاءات الوطنية وأصحاب الخبرة، وتراجع دور التكنولوجيا كعامل أساسي في تطبيق آليات التخطيط المحلي بسبب تعرّض البنية التحتية للضرر الكبير خلال فترة الصراع.
4. اختلاف رغبات المواطنين – الذين غادروا المدينة – بالعودة إلى منازلهم، ما يزيد الأمر صعوبة في إعداد خطط إعادة الإعمار للأحياء المتضررة من المدينة وتوزيع الملكيات فيها (Atfa, and Al-Zanbarakji, 2016, P 11).

ولابد من اتخاذ الإجراءات التالية قبل البدء بعملية إعادة الإعمار والتنظيم:

1. إجراء تقييم واضح ومفصّل لكل مخطط تنظيمي متناولاً جوانبه السلبية والإيجابية، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية؛ لتلافيها عند مناطق التوسع وإعادة الإعمار.

2. تقييم الوضع الراهن للمدينة على كافة الأصعدة، وإعداد تقارير مفصلة في هذا المجال، وربطها برؤى واقعية، وصياغة هيكلية جديدة فيما يخص أنظمة ضوابط البناء وغيرها من القوانين ذات التأثير السلبي سابقاً على المخططات التنظيمية؛ وذلك لتلافيها عند إصدار القوانين الحديثة، بحيث تتناسب مع واقع المدينة الجديد والطارئ، وتحافظ على القيم الحضارية والثقافية.



خارطة رقم 1: تقييم درجة الأضرار لمدينة حمص في عام 2014م

(معهد سورية بالتعاون مع فريق PAX)

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. وضع أول مخطط تنظيمي لمدينة حمص عقب الاستقلال عن فرنسا عام 1946م، ولم يكن هناك مخطط تنظيمي واضح قبل هذا التاريخ ليحدد اتجاهات توسع المدينة العمراني واستيعابها، حيث تقوقعت المدينة داخل أسوارها ولم تتوسع خارجها إلا في أواخر العهد العثماني.

2. ساهمت عدة اعتبارات جغرافية واقتصادية تجارية في توسع المدينة العمراني ونمو عدد سكانها، حيث أخذ هذا التوسع في الحسبان العوامل الأمنية والسياسية التي قلّت أهميتها في العهد الفرنسي، وبشكل عام لم يراع هذا التوسع الاعتبار التاريخي وخصوصية المدينة القديمة، مما قضى على الكثير من معالم المدينة وشخصيتها التاريخية.

3. لم تراع المخططات التنظيمية المتتابعة الأهمية الجغرافية والتجارية المميزة لموقع المدينة، بالتالي لم يوجه التوسع العمراني على أسس تنظيمية صحيحة وواقعية، حيث كان يتم بصورة عشوائية ونحو الأراضي الزراعية الخصبة. وما تزال المدينة مهددة بتوسع مستقبلي غير مدروس.

4. أدت الأزمة السياسية التي اندلعت في البلاد عام 2011م إلى انخاض معدّل النمو الديموغرافي للمدينة التي كانت تعدّ من أكثر مدن البلاد نمواً، كما تضررت البنية العمرانية والبنى التحتية بشكل كبير فتراجعت المساحة المأهولة بالسكان إلى النصف تقريباً؛ مما أنتج خللاً ديموغرافياً وعمرانياً كبيراً وأفرز العديد من التحدّيات أمام المخططين لإعادة إعمار المدينة وتوزيع الثقل البشري بشكل سليم في المستقبل.

5. يستنتج من استقراء المخططات التنظيمية ودراسة التوسع العمراني والنمو السكاني لمدينة حمص في تاريخها المعاصر، أنه لم يكن هناك نمواً عمرانياً بالمعنى العلمي والعملي، بالتالي فإن أغلب التوسعات تمت بشكل عفوي في البداية وحسب رغبات شخصية، ولم تخضع لضابطة بناء محددة أو تخطيط مسبق، لكن الأحياء والمناطق القريبة من مركز المدينة استفادت من سمات الموقع وخضعت لعملية التنظيم، وتم وضع نظام ضابطة بناء خاص لهذه الأحياء، لكن بقيت المدينة القديمة مهمشة وبعيدة عن التنظيم الذي يراعي خصوصيتها العمرانية التاريخية، فأزيلت أغلب أجزائها، وزحف العمران الحديث عليها, كما هجّر سكانها بعد

اندلاع الأزمة، وامتدت لها يد الخراب والعبث، والآن هي مهددة بشكل كبير بمحو وإزالة ما تبقى منها.

مقترحات البحث:

1. تقييم الوضع الراهن لمدينة حمص على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإعداد رؤية تخطيطية واقعية للمدينة، وإعادة هيكلية أنظمة ضوابط البناء، والقيام بصياغة هيكلية إدارية واضحة ذات كفاءة قادرة على استخدام التقنيات الحديثة كنظم المعلومات الجغرافية GIS وغيرها، وإجراء تقييم واضح ومفصل لكل مخطط تنظيمي متناولاً جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد إيجابياته وسلبياته؛ لتلافيها في مناطق التوسع وإعادة الإعمار، ثم العمل على أساسها.

2. العمل على الحد من البيروقراطية الإدارية بهدف دعم وزيادة التعاون والتنسيق بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك عبر تقديم الجهات المركزية تسهيلات تقنية وتكنولوجية وإدارية تدعم التشاركية وتعزز استقلالية السلطة المحلية خلال مرحلة إعادة الإعمار.

3. تحقيق الإعمار المتوازن في كافة الأحياء المتضررة، وعدم تركيز المؤسسات الخدمية في حي وحرمان الأخرى منه. واعتماد حل لمشكلة تشابك الملكيات العقارية، والاستفادة من مخططات مشروع حلم حمص في إعادة الإعمار لتوفير الوقت والجهد والمال (10.Atfa, and Al-Zanbarakji, 2016, P).

4. العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات اللازمة لتشجيع السكان على العودة إلى الأحياء التي تضررت بعد تنظيمها، وتقديم المساعدات والتسهيلات لهم، وإعادة إحياء وفتح الأسواق؛ وذلك لكي يتم تخفيف الضغط على الأحياء المكتظة، وتوزيع الثقل البشري بشكل سليم في أنحاء المدينة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

توما، جورج عبد الكريم (1994). النمو العمراني لمدينة حمص والحلول المناسبة للمشاكل العمرانية. مجلة المهندس العربي، *114*، 6 - 12.

الجياشي، يحيى عبد الحسن فليح (2008). النمو الحضري وأثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة: دراسة في جغرافية المدن. [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القادسية].

حبيب، حسن (2005). دراسة تغيرات استعمالات الأراضي في مدينة حمص ومحيطها بين عامي 1970 - 1991م باستخدام الاستشعار عن بعد. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، *21*(1)، 243 - 257.

حرفوش، نجاة وخزام، عبد الهادي والنجار، سليمان (د.ت.). تحليل نظام ضابطة بناء حمص القديمة على ضوء المعايير الدولية الناظمة.

الحموي، ياقوت (1890). معجم البلدان (تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ج3).

الدبيات، محمد (1999). حمص وحماة في سورية الوسطى: قطب ثنائي أم ازدواجية عمرانية. مجلة إنسانيات، *7*. https://doi.org/10.4000/insaniyat.12249

رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية.

السباعي، محمود وعمر، والزهراوي، نعيم سليم (1992). حمص دراسة وثائقية: من خروج ابراهيم باشا وحتى خروج الأتراك العثمانيين. مطبعة الروضة.

سكر، أحمد وسوسن وأبو زين الدين، وهاني الفخاني، أحمد (2021). المناطق العشوائية في سورية: ما هو النهج في أعقاب الصراع. مبادرة الإصلاح العربي.

عطفة، لجين ماهر والزنبركجي، ناتاليا (2016). التخطيط المحلي مفهوم وتطبيق نحو إعادة الإعمار حالة دراسية: مدينة حمص القديمة. مجلة جامعة دمشق.

العنزي، فواز عويد (2020). النمو الحضري في ضوء النظريات السوسيولوجية. حوليات آداب عين شمس.

المصري، عماد حماد والسقا، هبة محمد مرهف (2011). اعتبارات إعداد وتأهيل المخططات التنظيمية دراسة حالة مدينة حمص. مجلة جامعة دمشق، *2*.

يوسف، محمد محمود عبد الله (2014). الاستثمار العقاري والتوسع العمراني بالمدن. [المؤتمر الدولي للإعمار وسياسات المدن].

المواقع الإلكترونية:

موقع وكالة رويترز الإخبارية com.reuters.www

موقع الوكالة العربية السورية للأنباء sy.sana.www

ثانياً: المراجع الأجنبية

Dumper, M., & Stanley, B., & Abu-Lughod, J. (2007). *Cities of the Middle East and North Africa: A Historical Encyclopedia*. https://doi.org/10.5040/9798400626579

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

tūmā jūruj ʻabdi alkarīmi (1994). al-nūmūwwū alʻimrāniyyu limadīnati ḥimṣa wa-l-ḥulūlu almunāsibati lil-mashākili alʻumrāniyyati mijallatu almuhandisi alʻarabiyyi 114.12 - 6 ،

aljayyāshiyyu yaḥyā ʻabdi alḥasani fulayḥun (2008). al-nūmūwwū alḥaḍariyyu waʾatharuhu fī attijāhāti al-tawassuʻi alʻimrāniyyi fī madīnati al-samāwati dirāsatun fī jighriāʾāafiya almuduni]risālatu miājastyr manshūratun jāmiʻatu alqādisiyyati

ḥabībun ḥasan (2005). dirāsatu taghayyurāti astiʻmālāti alʾarāḍī fī madīnati ḥimṣa wamaḥayṭihiāa bayna ʻāmay 1970 - 1991m biāstikhdāmi al-astishʻāri ʻan buʻdin mijallatu jāmiʻati dimashqa lil-ʻulūmi al-zirāʻiyyati 21(1).257 - 243 ،

ḥarfūshun najātun wakhazāmun ʻabdu alhādī wa-l-najjāru sulaymānu) d.t .(.taḥlīlu niẓāmi ḍābiṭati bināʾi ḥimṣa alqadīmati ʻalā ḍawʾi almaʻāyīri al-dawliyyati al-nāẓimati

alḥamawiyyu yāqūtu (1890). muʻjamu albuldāni) taḥqīqu :farīdu ʻabdi alʻazīzi aljundiyyi ja

al-dabiyyātu muḥammadun (1999). ḥimṣu waḥamātu fī sūriyyata alwusṭā quṭbun thunāʾiyyun ʾam azdiwāajyi#ta ʻamariniyyatin mijallatu ʾinsānyāt 7. https://doi.org/10.4000/insaniyat.12249

riʾiāsatu majlisi al-wuzarāʾi al-jumhūriyyati al-ʻarabiyyatu al-sūriyyatu

al-subāʻiyyu maḥmūdun waʻumaru wa-l-zuhrāwiyyu nuʻaymun sulaymin (1992). ḥimṣu dirāsatun wathāʾiqqaya min khurūji abrāhīma bāshā waḥattā khurūji alʾatrāki al-"uthuminniyyan maṭbaʻatu al-rawḍati

sakarun ʾaḥmadu wasawsanu waʾabū zayni al-dīni wahinny alfakkhāniyyu ʾaḥmadu (2021). almanāṭiqu alʻushwiāʾāʾiuya fī sūriyyata mā hūʾa al-nahju fī ʾaʻqābi al-ṣirāʻi mubādaratu alʾiṣlāḥi alʻarabiyyi

ʻaṭfa lujaynu māhirun wa-l-zanbarkajiyyu nātiālayā (2016). al-takhṭīṭu almaḥalliyyu mafhūmun wataṭbīqun naḥwa ʾiʻādati alʾiʻmāri ḥālatun dirāsiyyatun madīnatu ḥimṣa alqadīmati mijallatu jāmiʻati dimashqa

alʻanaziyyu fawiz ʻūʾaydin (2020). al-nūmūwwū alḥaḍariyyu fī ḍawʾi al-naẓariyyāti al-sūsuyūlūjiyya ḥawliyyātu ādābi ʻayni shamsin

almiṣriyyu ʻimādu ḥammādin wa-l-saqā hibatu muḥammadu murhaf (2011). aʻtibārātu ʾiʻdādi wataʾahīli almukhaṭṭaṭāti al-tanẓīmiyyati dirāsatun ḥāllatun madīnatu ḥimṣa mijallatu jāmiʻati dimashqa 2.

yūsufu muḥammadu maḥmūdi ʻabdi Allāh (2014). aliāstithmāru alʻaqirruy wa-l-tawassuʻu alʻimrāniyyu bi-l-mudani] almuʾutamaru al-dawliyyu lil-ʾiʻmāri wasīāsāti almuduni

al-mawāqiʻu al-ʾiliktirūniyyatu

mawqiʻu wa-ka-l-ati rītraz alʾikhbāriyyati www.reuters.com

mawqiʻu alwakālati alʻarabiyyati al-sūriyyati lil-ʾānbāʾi www.sana.sy

Urban Expansion Dynamics in Historic City Cores: Growth or Sprawl? (The Case of Homs, Syria)

Qusay Hasan Sousou[1]

Abstract:

Historic cities expand in various ways, often growing away from their historical cores in different directions and along various axes. Initially, this expansion may be toward fertile agricultural lands and later toward transportation routes to take advantage of the services these routes offer. Urban expansion may correspond to what is known as unplanned and unmanaged urban sprawl, or it could be balanced, planned, and organized growth. It may also involve a combination of growth and sprawl, shaping the urban fabric. The research aims to study and analyze the urban planning schemes of the Syrian city of Homs, to assess their considerations and the degree of accommodation for population needs, track the stages of demographic and urban growth, and study the impact of the Syrian crisis on the distribution of population and human density in the city. Several key results were found: the urban planning schemes did not take into account the distinctive geographic and commercial importance of the city's location, leading to urban expansion not being based on correct and realistic organizational principles.

Additionally, the crisis led to a decrease in the city's demographic growth rate, significantly harming infrastructure and urban development. It also reduced the city's inhabited area, resulting in demographic, urban, and economic imbalances. Most expansions occurred spontaneously and according to personal preferences, with a construction control system being organized and applied only to neighborhoods near the city center. The old city (the historical core) remained marginalized and distant from the organization that considers its historical urban uniqueness.

Keywords: Urban growth, Historical expansion, The city of Homs, Historical core.

(1) Department of Geography - Damascus University (Damascus – Syria)
qusaysuso@gmail.com